مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد05 العدد02 – ديسمبر2022

مساهمة الزكاة كأحد أساليب التمويل الشرعية في التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة للدولة – دراسة مطبقة على ميزانية السودان للفترة (2015-2019)-

The contribution of zakat as one of the legitimate financing methods in alleviating the state's general budget deficit - a study applied to Sudan's budget for the period (2015-2019)-

صبيحة بولصباع [1]*، مصباح حراق [2]

[1]مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر)، s.boulasbaa@centre-univ-mila.dz

[2]مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر)، m.harrag@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/01 تاريخ القبول: 2022/11/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير مساهمة الزكاة كأحد أساليب التمويل الشرعية في التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة للدولة، من خلال تكفلها بتغطية بعض أوجه النفقات العامة الإجبارية ذات الطابع الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة والمحرومة في المجتمع، بالتطبيق على ميزانية السودان للفترة (2015-2019) والتي سجل رصيدها عجز غير مسبوق في آخر سنوات هذه الفترة بسبب تزايد متطلبات الإنفاق وانحصار مصادر تمويله، وهذا بإستخدام المنهج الوصفي والتحليلي كمنهج للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الزكاة في السودان للفترة (2015-2019) ساهم في التخفيف من حدة العجز الكلي للميزانية العامة لإجمالي الناتج المحلي بـ 2.6%، وهي نسبة معتبرة قابلة للزيادة في حال قيام ديوان الزكاة السوداني بتطوير آليات عمله.

كلمات مفتاحية: زكاة؛ ميزانية عامة؛ عجز ميزانية؛ نفقات اجتماعية؛ سودان.

تصنيف JEL: H61، H62، H53، O55

Abstract:

This study aims to estimate the contribution of Zakat as one of the legitimate financing methods in alleviating the state's general budget deficit, By ensuring that it covers some aspects of compulsory public expenditures of a social nature for the benefit of the poor and disadvantaged groups in society, Applying to Sudan's budget for the period (2015-2019), whose balance recorded an unprecedented deficit in the last years of this period due to the increase in spending requirements and the limited sources of funding, This is by using the descriptive analytical method as a method of study.

The study concluded that the application of zakat in Sudan for the period (2015-2019) contributed to alleviating the overall deficit of the general budget of GDP by 2.6%, which is a significant percentage that can be increased in the event that the Sudanese Zakat Bureau develops its working mechanisms

Keywords : zakat, general budget, budget deficit, social expenses, sudan.

Jel Classification Codes : H61 ،H62 ،H53 ،O55.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة

تعتبر الزكاة موردا ماليا متجددا وافر الحصيلة لا يوجد لها مثيل في الاقتصاديات المعاصرة، يلتزم المسلمون بأدائها قصرا باعتبارها من أهم العبادات ذات الطابع المالي الخالص، تشرف الدولة على تطبيق أحكامها جباية وصرفا، وجمعها لا يرتبط بحاجة الدولة للإيرادات بل تتجدد إيراداتها باستمرار حتى في حالة وجود فوائض مالية، لأن إخراجها ركن من أركان الدين، كما أن صرفها لا يخضع لأحكام الأموال العامة نظرا لأن لها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة، بل يتم إنفاق مواردها على أصنافها المستحقين لها والمتمثلين في الفئات الهشة والمحرومة في المجتمع.

وتتمتع الزكاة بقيمة إقتصادية كبيرة يعتمد عليها في التخفيف من عبئ الميزانية العامة للدولة، من خلال إستوعابها لوجوه إنفاق كثيرة لإشباع حاجات عامة عديدة، حيث بقيامها بتغطية بعض أوجه النفقات ذات الطابع الاجتماعي لبعض فئات المجتمع الفقيرة والمحرومة، ستحرر مبالغ مالية ترصد لنفس الغرض في الميزانية العامة للدولة من هذا الصرف ويتم توجيهها لتغطية نفقات أخرى، الأمر الذي من شأنه تخفيف العبء عن كاهل الميزانية العامة وبالتالي الحد من عجزها.

1.1.إشكالية الدراسة: تعاني ميزانية السودان العامة من عجز هيكلي مستمر سببه الرئيسي الظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها البلاد في السنوات الأخيرة، وفي خضم هذه الظروف لعبت الزكاة دورا هاما في ملئ الفراغ الذي نتج عن عجز وتقصير الدولة في تلبية إحتياجات الأفراد بسبب قلة الموارد وزيادة المتطلبات، الأمر الذي يطرح إشكالية محددة تتمثل في التساؤل التالي: **إلى أي مدى ساهمت الزكاة في التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة للدولة في السودان للفترة (2015-2019) من خلال تغطيتها لجزء مهم من الإنفاق الاجتماعي؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نوضحها كما يلي:

- فيما يتمثل التقاطع الوظيفي بين الزكاة والميزانية العامة للدولة؟
- ما هو حجم الإختلال الموازني في السودان للفترة (2015-2020)؟
- ما هو حجم مساهمة الزكاة في التخفيف من حدة العجز الموازني للسودان في الفترة (2015-2020)؟

2.1.أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقدير حجم مساهمة الزكاة في التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة لدولة السودان، من خلال قدرتها على التكفل بتغطية بعض أوجه النفقات العامة الإجبارية للدولة ذات الطابع الاجتماعي لفائدة الفئات الفقيرة والمحرومة، والتي عادة ما يتم

تمويلها من عائدات الدولة من الضرائب، الأمر الذي يؤهل الزكاة لأداء دورها كأداة فاعلة من أدوات السياسة الاقتصادية للحكومة في التخفيف من عبئ الميزانية العامة للدولة بما يساهم في تحقيق توازنها المالي.

3.1.منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والإلمام بجميع جوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي عند التعرض للإطار النظري لمفاهيم الدراسة، وهذا من أجل وصف دقيق وتفصيلي لكل من موضوع الزكاة والميزانية العامة للدولة والعلاقة التي تربطهما، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي أثناء التعامل مع الأرقام والإحصائيات الواردة في باقي أجزاء الدراسة.

4.1.الدراسات السابقة:

- **دراسة :Raynal yasni and Agam Erland (2020)** بعنوان Challenges of zakat Integration as source of state revenue، عالج الباحثان في هذه الدراسة التحديات التي تواجه الحكومة في دمج الزكاة كإيراد بديل للدولة، على أساس دوافع معينة يمكن أن تقلل من عبئ الإيرادات الضريبية، وهذا بدعم أداء الميزانية العامة في استدامة الإنفاق الحكومي بإيرادات تنشأ من رأس مال اجتماعي في المجتمع، وتوصلا إلا أنه يمكن للحكومة أن تجعل الزكاة مصدرا بديلا لإيرادات الدولة، نظرا لإمكانياتها الكبيرة وتوافقها مع برنامج القضاء على الفقر الذي تنفذه الحكومة بما يخفف من أعباء الميزانية العامة للدولة.
- **دراسة : Monzer Kahf (1997)** بعنوان Potential Effects of Zakat on Government budget، عالج الباحث في هذه الدراسة كيفية تأثير تطبيق الزكاة في المجتمعات المعاصرة على الميزانية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال وضع سبعة افتراضات وتم أخذ حالة باكستان كمثال، توصل الباحث إلى أن هناك تأثير استبدال مباشر ومحتمل للزكاة في استبدال بعض بنود ميزانية الحكومة التي تتوافق مع سبعة من المستفيدين من الزكاة، وبالتالي فإن مقدار حصيلة الزكاة التي يتم إنفاقها عليهم يجب أن يخفض مبلغا معادلا في الميزانية، مما يجعل من الممكن الإفراج عن إيرادات الميزانية لاحتياجات اجتماعية أخرى، كما توصل الباحث إلى وجود تأثيرات أخرى غير مباشرة لتنفيذ الزكاة على الإنتاجية والقدرة على فرض الضرائب على إجمالي الاستهلاك والاستثمار وعلى العمالة، الأمر الذي يخفف من الإنفاق العام ويدعم الإيرادات العامة بما يخفف العبء عن الميزانية الحكومية.

2. علاقة الزكاة بالميزانية العامة للدولة

1.2 الإطار المفاهيمي للزكاة

الزكاة أحد أركان الإسلام الخمس ومبانيه العظام التي لا يقوم إلا عليها ولا يستقيم إلا بها، وهي فريضة إسلامية شرعت لتنقية وتطهير ثروة الفرد القادر في سبيل التقرب من الله عز وجل والفوز بمرضاته.

1.1.2. تعريف الزكاة: سيتم تحديد تعريف الزكاة في اللغة وفي الشرع كما يلي:

- **لغة:** يعود أصل الزكاة في اللغة إلى الطهارة والبركة، وصفوة الشيء (معجم اللغة العربية ، 1972، صفحة 396). ومعنى الطهارة جاء من دعاء رسول الله ﷺ " اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا أَنْتَ خَيرُ مَنْ زَكَّاهَا أَنْتَ وليُّهَا وَمولاَهَا " وزكها أي طهرها"، كما وردت الزكاة بمعنى النماء والزيادة، ويقال زكا الزرع إذا نما وزاد (القرضاوي، 2006، صفحة 47)، والزكاة أيضا: الصلاح، من قول الله تعالى " فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ": حيث قيل صلاحا وقيل خيرا منه عملا صالحا، وقال الله تعالى "وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زكى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ " أي ما صلح منكم والله يصلح من يشاء (القحطاني ، 2010، صفحة 5).
- **شرعا:** عرف الفقهاء الزكاة من الجانب الشرعي بتعريفات متعددة وإن اختلفت في الألفاظ فهي نفسها في المعنى، حيث وردت لدى كل مذهب على أنها:

✓ **عند الحنفية:** وردت الزكاة على أنها:" تمليك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص لله تعالى" (الميداني ، 1989، صفحة 136)؛

✓ **عند الشافعية:** وردت الزكاة على أنها "اسم لقدر من المال مخصوص يصرف لأصناف مخصوصة بشرائط" (شبير ، 1996، صفحة 61)؛

✓ **عند الحنابلة:** وردت الزكاة على أنها "حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص" (عثمان ، 2012، صفحة 154).

✓ **عند المالكية:** وردت الزكاة على أنها:" إخراج جزء مخصوص، من مال مخصوص، بلغ نصابا لمستحقه، إن تم الملك وحال الحول"؛ (شبير ، 1996، صفحة 61)

استنادا للتعريفات السابقة وإن اختلفت المصطلحات فإن المعنى واحد، وللآية الكريمة " وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ " لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ"، يمكن تعريف الزكاة شرعا على أنها فريضة متعلقة بالمال يتم بموجبها تحويل جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء بشروط معينة وبوقت معين ابتغاء مرضاة الله وطاعة لأمره.

2.1.2. حكم الزكاة: الزكاة واجبة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة على كل مسلم، حر، مالك لنصاب، مستقر، مضى عليه الحول في غير المعشر (القحطاني ، 2010، صفحة 42). وفيما يلي دليل مشروعيتها:

- أما **الكتاب** فمن قوله تعالى: " وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ" [سورة البقرة، الآية 109].
- وأما **السنة** فيما ورد في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ أرسل معاذا حين أرسله إلى اليمن وحثه على جمع الزكاة بقوله: "إنك تقدم على أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله تعالى، فإذا عرفوا الله تعالى فأخبرهم أن الله تعالى فرض عليهم زكاة تؤخذ من أغنياهم وترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب" (عبد الله العمر، 1996، صفحة 10).
- وأما **الإجماع** فقد أجمع علماء المسلمين في جميع العصور على وجوب الزكاة إذا اكتملت الشروط، واتفق الصحابة على قتال مانعيها (القحطاني ، 2010، صفحة 42).

3.1.2.مصارف الزكاة: يقصد بمصارف الزكاة أهل الزكاة ومستحقيها، ولم تترك في تحديدها للاجتهادات الشخصية، بل بينها الله سبحانه وتعالي في الآية الكريمة "إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" [سورة التوبة، الآية 60] فلا يجوز صرف الزكاة المفروضة لغيرهم: من بناء مسجد أو إصلاح طريق أو كفن ميت، أو غير ذلك من أعمال البر، لأن الله تعالى خص هذه الأصناف الثمانية بما في قوله " **إِنَّمَا**" وهي للحصر، تثبت المذكور وتنفي ما عداه (القحطاني ، 2005، صفحة 4).

4.1.2. الأبعاد الاقتصادية للزكاة: تتعدد وتتنوع أبعاد الزكاة الاقتصادية، وفيما يلي أهمها:

- **تحفيز الاستثمار ومحاربة الاكتناز:** تعمل الزكاة على محاربة الاكتناز والتشجيع على خوض غمار الاستثمار النافع لا عن طريق الفائدة الربوية، من منطلق أن الزكاة تدفع من نماء المال وليس من أصله، حيث يسعى صاحب المال في المجتمع المسلم إلى استثمار ماله و تنميته خوفا من أن تبتلعه الزكاة لقوله ﷺ "اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة"، كما أن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة سيرفع من مستوى الطلب الكلي، الذي سيقابلها زيادة في العرض الكلي من خلال ارتفاع حجم الاستثمار، يضاف لهذا أن تمكين الفقراء من الحصول على رأس المال الإنتاجي سيدعم وتيرة الاستثمار الوطني (عبد القادر و عبدلي ، 2015، صفحة 235)؛
- **الأثر الإيجابي على الاستهلاك:** من منطلق أن الميل الحدي للاستهلاك لمستحقي الزكاة أعلى من الميل الحدي لدافعيها، فإن مصارف الزكاة بصفة عامة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي على استهلاك السلع والخدمات، بما تمد به عديمي ومحدودي الدخل من الفقراء والمساكين بدخول في صورة وسائل مالية، يستخدمونها في الإنفاق على الاستهلاك العائلي بشراء ما يحتاجونه من السلع والخدمات، أو في صورة عينية بتقديم تلك السلع والخدمات إليهم مباشرة (لعمارة و نصبة ، 2006، صفحة 11)؛
- **الإسهام في خفض التضخم:** تلعب الزكاة دورا مهما في كبح جماح التضخم في حال زيادة الطلب عن العرض (تكون النقود المتداولة داخل المجتمع أكبر من السلع المعروضة، الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع)، من خلال التحفيز على الادخار الموجه للاستثمار، من منطلق حرص المعطي للزكاة أن يدفع زكاته من الربح خوفا من تناقص رأس المال، ومنه فان الأموال المدخرة سوف توجه إلى الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات، ومنه حدوث توازن بين العرض والطلب، واستقرار في الأسعار، وبالتالي السيطرة على التضخم (Antonio, mahbubi, & jabel, 2021, pp. 81-82-83)
- **تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة:** تعمل الزكاة على تخفيف الضغط على الميزانية العامة للدولة من خلال تحملها لعبء كبير فيما يتعلق بالنفقات الاجتماعية، حيث تتولى حصيلة الزكاة التكفل بكثير من النفقات الاجتماعية والخدماتية التي تتولى الدولة الإنفاق عليها، من أمثلتها نفقات الضمان الاجتماعي بأسلوب أكثر ابتكار وكفاءة وأكثر تفاعلا مع

ضمائر الناس وإرادتهم الواعية في تقديم هذه الخدمات ، وبالتالي فإن مساهمة الزكاة في تغطية جانب مهم من نفقات الدولة وبخاصة نفقات الضمان الاجتماعي والتي تمول باعتمادات مالية تدرج في الموازنة العامة ، فهي تساهم في تحويل هذا الجزء المخصص لها لتغطية نفقات أخرى في الميزانية العامة، مما يخفف من الضغط على الميزانية العامة ويقلل من عجزها (ديليمي، 2018، صفحة 10).

2.2. الإطار المفاهيمي للميزانية العامة للدولة

تعد قضية عجز الميزانية العامة للدولة أحد القضايا التي لازالت تشغل الاقتصاديين والسياسيين لحد الساعة، وتوضع كمعيار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدول.

1.2.2.تعريف الميزانية العامة للدولة: يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر محاسبية قانونية بأنها: وثيقة محاسبية معتمدة من طرف السلطة التشريعية تتضمن ترتيبات للإيرادات المقدرة والنفقات المقدرة لفترة معينة تكون في العادة سنة كاملة (العيداني ، 2021، صفحة 267) ، ونظرا لارتباط مفهوم الميزانية العامة بتطور دور الدولة، فقد ساد هذا التعريف المحاسبي للميزانية طيلة شيوع أفكار الدولة الحارسة، ومع تعاظم دور الدولة وتحولها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، اكتسبت الدولة أهميتها الاقتصادية التي مكنتها من استخدام موازنتها العامة في التأثير على النشاط الاقتصادي للدولة (بن دعاس ، صاري، و رقوب، 2021، صفحة 06). وبهذا يمكن تعريف الموازنة العامة من وجهة النظر الاقتصادية بأنها: خطة مالية لإدارة الاقتصاد الوطني والتحكم في اتجاهاته التنموية في المدى الطويل، تتضمن هذه الخطة تقدير مفصل للإيرادات والنفقات من طرف الحكومة. هذا وتخضع الميزانية العامة إلى نظرية التوازن، والذي يشير إلى تساوي الإيرادات العامة (من الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة) مع النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) بشكل مضبوط مع عدم وجود فائض أو عجز (بوسالم و بورنان ، 2018، صفحة 112).

2.2.2.مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة: عجز الميزانية العامة للدولة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث على مستوى مختلف الحكومات عند زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية، أي تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة، حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات، ويعبر عنه محاسبيا بالرصيد السلبي للموازنة. (كردودي، مانع ، و كردودي ، 2018،

صفحة 191).وعادة ما يأخذ عجز الميزانية العامة للدولة أشكال وأنواع مختلفة تتمثل أهمها فيما يلي: (مسعي و رايس، 2022، صفحة 316)

- **العجز المؤقت:** وهو العجز الذي يحدث في موسم معين بسبب ظروف طارئة، قد يكون أحد أسبابه خطأ في تقدير أحد عناصر الميزانية العامة، ويختفي بمجرد زوال السبب الذي أدى لحدوثه؛
- **العجز الجاري:** وهو العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإيرادات الجارية والإنفاق الجاري؛
- **العجز المقصود:** وهو العجز المخطط له ويظهر في الميزانية العامة للدولة عند إعدادها، وتسمح الدولة بحدوث هذا النوع من العجز حسب معايير وحدود وشروط معينة ومدروسة بدقة؛
- **العجز الهيكلي:** ويقصد به العجز الحقيقي ويظهر في الحسابات الختامية للدولة، ويحدث عند فشل الإيرادات العامة في تغطية النفقات بصفة مستمرة.

- **العوامل المؤدية لحدوث عجز الميزانية العامة للدولة:** عجز الميزانية العامة ظاهرة ليست بالبسيطة، وانما هي ظاهرة تتميز بالتعقيد والتركيب يتسبب في حدوثها العديد من العوامل والمؤثرات، منها ما هو متعلق بنمو في النفقات العامة، ومنها ما هو متعلق بقصور في الإيرادات العامة، ومنها ما هو متعلق بنمو في النفقات العامة وقصور في الإيرادات العامة معا.

- ✓ **العوامل المتعلقة بنمو النفقات العامة:** إن المتتبع بطرق الإنفاق الحكومي يجد أن زيادة النفقات ترجع بالأساس إلى تعاظم دور الدولة، وتدخلها في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: فالزيادة الطبيعية في عدد السكان يترتب عنه زيادة في مسؤوليات الدولة اتجاه المجتمع، من خلال توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، وإقامة المشاريع والمرافق العامة من تعبيد للطرق بناء للمستشفيات والمدارس، وكفالة الصحة في شكل تأمين صحي والإنفاق على التعليم؛ و الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات، والأزمات الصحية كأزمة (covid 19) يترتب عنهم زيادة الدولة في الإنفاق لمواجهة أثارهم ومخلفاتهم، بالإضافة إلى أن حال العالم حاليا وموجة الحروب التي تجتاحه يحتم على الدولة زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية، وما يصاحب ذلك من الارتفاع المتواصل في نفقات التسليح،

و ظاهرة العجز التي أصبحت تلازم الميزانية العامة لأغلب الحكومات وما نتج عنه من تزايد في أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم في تمويله. (حليمي و باهي، 2018، صفحة 41)

- ✓ **العوامل المتعلقة بقصور الإيرادات:** يعود السبب الرئيسي في قصور الإيرادات إلى سببين رئيسيين، فمنه ما هو متعلق بحالة الاقتصاد ومنه ما هو متعلق بفعالية نظام الضرائب، فأما ما يتعلق بحالة الاقتصاد: يؤدي انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي خاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطلها الى انخفاض في حصيلة الضرائب ومنه انخفاض في حجم الإيرادات العامة، وأما ما يتعلق بفعالية نظام الضرائب: يؤدي فرض نسب مرتفعة من الضرائب إلى إثقال كاهل المستثمرين والقضاء على حوافز الإنتاج والتنمية والاستثمار، وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح، بالإضافة إلى أن زيادة الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة تؤدي إلى إحداث نزعة عند كثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب، وبدون أن ننسى أن عدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام كذلك تؤدي إلى انخفاض في حجم الإيرادات العامة. (الهزرشي و لباز، 2011، صفحة 08).

3.2. التقاطع الوظيفي بين الزكاة والميزانية العامة للدولة

في ظل شيوع أفكار الدولة الحارسة، اقتصرت وظيفة الدولة في ميدان الدفاع والإدارة العامة، وتركت ميدان النشاط الاقتصادي للأفراد (لعمارة ، 2001، صفحة 109)، ونتيجة لغياب وجود الدولة حدثت صراعات على المستوى الاقتصادي انعكست سلبا على الميدان الاجتماعي، محدثة كوارث اجتماعية دفعت تكلفتها الفئات الضعيفة في المجتمع، الأمر الذي استدعى تحول الدولة من حارسة إلى متدخلة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مستعملة الميزانية العامة كأداة لتوجيه الاقتصاد من جهة، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والفقيرة من جهة أخرى (بركات، 1983، الصفحات 16-19)، هذا التوسع في مسؤوليات الدولة أثقل كاهل الميزانية بنفقات ضخمة جانب مهم منها متمثل في النفقات الاجتماعية.

ولما كانت الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي منذ قرون طويلة التي تولت تحقيق الرعاية الاجتماعية في المجتمع (حسين عبدالله، 1989، صفحة 05) ، من خلال

التكفل المستمر بالفئات الفقيرة والهشة، وذلك بتوفير حد الكفاية الذي يسمح بتوفير مستوى لائق للمعيشة، فإن ذلك يحدث تقاطعا وظيفيا بين ما يخصص في الموازنة العامة لتمويل النفقات الاجتماعية وبين ما يخصص في موازنة الزكاة لنفس الأغراض، هذا التقاطع الوظيفي حرر ميزانية الدول المعاصرة من جملة تكاليف أثقلت كاهلها هي في الأصل من وظيفة الزكاة منذ الأزل، وفي هذا الصدد يمكن توضيح الطريقة التي يمكن من خلالها التخفيف من عجز الميزانية العامة للدولة بواسطة الزكاة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): العلاقة بين الزكاة وعجز الميزانية العامة للدولة

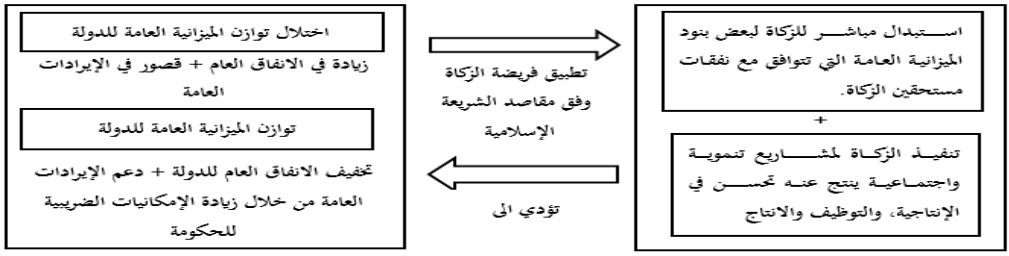

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (Kabir & Masrur khan, 2007, p. 01)

انطلاقا من مفهوم عجز الميزانية العامة القائم على وجود اختلالات بين جملة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، يرى **منذر قحف** أن التطبيق الصحيح للزكاة من شأنه تغطية جانب مهم من نفقات الدولة وبخاصة النفقات ذات الطابع الاجتماعي والتي تمول باعتمادات مالية تدرج في الموازنة العامة، ما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام، وذلك بتحويل الجزء المخصص للنفقات الاجتماعية لتغطية نفقات أخرى في الميزانية العامة هذا من جهة (Kahf, 1997, p. 68)، أما من جهة أخرى فان محاربة الزكاة للاكتناز ودعمها للنشاطات الاقتصادية الخاصة وسعيها للمحافظة على المشاريع الاقتصادية المتعثرة يؤدي إلى توسيع النشاط الاقتصادي، من خلال زيادة الميل الحدي للاستهلاك لذوي الدخول الضعيفة الناجم عن استفادتها من حصيلة الزكاة، وهذا يترتب عنه زيادة الإنتاج فالقطاعين العام والخاص على حد سواء، وتبعا لذلك يزيد الوعاء الضريبي والمقدرة التكليفية للممولين، وهذا يعني زيادة إيرادات الدولة من الضرائب (مناصرة ، 2007، صفحة 152)، الأمر الذي يخلق التوازن في الميزانية العامة للدولة، ويحد من عجزها، إن لم يقض عليه تماما.

3. تحليل عناصر الميزانية العامة للسودان في الفترة (2015-2019)

تعرض الاقتصاد السوداني للعديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية في السنوات التي سبقت الفترة (2015-2019)، كان سببها انفصال الجنوب عام 2011، والذي نتج عنه فقدان الكثير من الموارد المالية والمادية، ضف إلى ذلك أثار الأزمة النفطية العالمية لمنتصف سنة 2014، الأمر الذي انعكس سلبا على الأداء المالي للحكومة خلال هذه الفترة. والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (01) أداءأهم مؤشرات الميزانية العامة للدولة في السودان للفترة (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الإيرادات العامة (مليار جنيه)	55.4	57.8	77.0	124.9	164.8
الإيرادات الضريبية (مليار جنيه)	41.9	47.2	63.8	91.3	114.0
المصروفات العامة (مليار جنيه)	60.8	68.7	91.9	162.7	211.0
المصروفات الجارية (مليار جنيه)	54.8	62.1	86.1	155.7	205.3
العجز الكلي(مليار جنيه)	6.9	10.9	14.31	37.8	63.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني للسنوات المعنية.

الشكل رقم (02): أداءأهم مؤشرات الميزانية العامة للدولة في السودان للفترة (2015-2019)

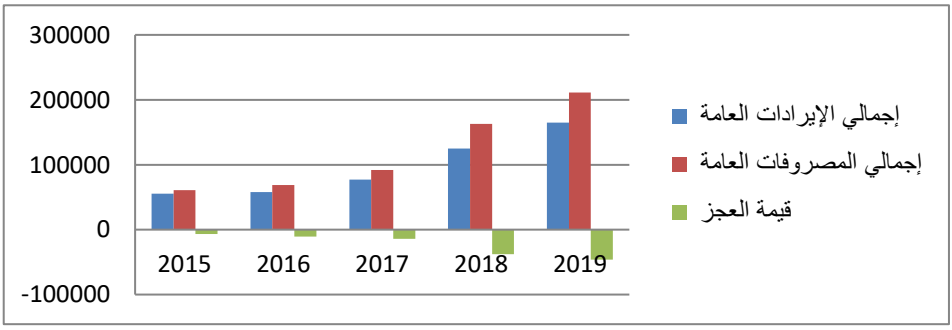

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (01) ومخرجات برنامج Excel

يمثل الجدول أعلاه والشكل البياني المرفق له أداء أهم مؤشرات الميزانية العامة للسودان للفترة (2015-2019)، ويتضح من خلالهما التنامي الكبير لعجز الميزانية حيث انتقل من 6.9 مليار جنيه سنة 2015 إلى 63.8 مليار جنيه سنة 2019 أي تضاعف بحوالي 9 مرات، ولغرض

تحليل حالة هذا العجز ومعرفة أسبابه، لابد من تحليل تطور مكونات كل من المصروفات والإيرادات العامة كالتالي:

1.3 تحليل تطور المصروفات العامة في السودان للفترة (2015-2019): يتكون هيكل المصروفات العامة في ميزانية السودان وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر من صندوق النقد الدولي في عام 2001 من فصلين، يتناول الفصل الأول تعويضات العاملين وشراء السلع والخدمات والدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى التحويلات التي تقدم للولايات لتمويل جزء من صرفها الجاري والتنموي. ويتناول الفصل الثاني الصرف على مشروعات التنمية القومية أو ما يسمى باقتناء الأصول الغير مالية.

تضاعفت المصروفات العامة في السودان خلال الفترة الممتدة من **(2015-2019)** بأكثر من 4مرات، حيث انتقلت من 60.8 مليار جنيه إلى 211.0 مليار جنيه سنة 2019، وذلك كنتيجة لتوسع الدولة في سياستها الانفاقية وخصوصا في المصروفات الجارية، حيث قدرت نسبتها ب 10.5% للناتج الإجمالي كمتوسط للفترة وهي نسبة مرتفعة تعزى إلى: الإيفاء بمتطلبات اتفاقيات السلام الموقعة على إثر انفصال الجنوب، وتطبيق قرار المنحة الشهرية للعاملين بالدولة، ودعم السلع الاستراتيجية بإضافة بند السلع الاستراتيجية كبند جديد في الميزانية العامة، والارتفاع في حجم التعويضات الممنوحة للعمال نتيجة للزيادة في بند المساهمات الاجتماعية على المستويين الاتحادي والولائي وفقا للهياكل التنظيمية والوظيفية، وتحسين شروط الخدمة المجازة، بالإضافة إلى التوسع في الدعم الاجتماعي لصالح الشرائح الضعيفة بنسبة 100%، وارتفاع تحويلات الولايات.

2.3. تحليل تطور الإيرادات العامة في السودان خلال الفترة (2015-2019):

يتكون هيكل الايرادات العامة في ميزانية السودان وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر من صندوق النقد الدولي في عام 2001 من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والمنح، وتتمثل أهم مصادر الإيرادات الضريبية في ضريبة الدخل، وأرباح الأعمال، ومكاسب رأس المال، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب على التجارة الدولية والإنتاج، وتتكون الإيرادات غير الضريبية من مبيعات السلع والخدمات، ودخل حقوق الملكية والرسوم.

عرفت إيرادات الميزانية ارتفاعا من 55.4 مليار جنيه سنة 2015 إلى ما يقارب 164.8 مليار جنيه سنة 2019، أي تضاعفت بحوالي 3.5 مرة منذ بداية الفترة، على الرغم من خروج جزء من مساهمة الإيرادات البترولية من الإيرادات العامة لتركزها في منطقة الجنوب بعد

الانفصال، وقد كان المصدر الرئيسي للزيادة في إجمالي الإيرادات متمثل في الإيرادات الضريبية بنسبة قدرت ب7.04% للناتج الإجمالي كمتوسط للفترة، ويعزى السبب إلى الزيادة في بندي الضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية الناتجة عن تنفيذ الحكومة للحزمة الثانية للإجراءات الترشيدية في عام 2013، بالإضافة إلى استمرار تنظيم حملات لمكافحة التهرب الضريبي والجمركي، وتوسيع المظلة الضريبية ومراجعة رسوم خدمات الوحدات الإدارية، وتنفيذ مشروع التحصيل الإلكتروني.

إلا أن هذا التزايد المطرد للإيرادات لم يستطع تغطية التزايد في المصروفات الأمر الذي أدى بالميزانية العامة إلى تسجيل عجز مستمر منذ بداية الفترة وإلى غاية 2019، كان أكبرها سنة 2019 بنسبة قدرت ب 3.3% من إجمالي الناتج المحلي، وأدناها سنة 2015 بنسبة قدرت ب 1.2% لإجمالي الناتج المحلي، هذا العجز الذي حاولت الحكومة السودانية معالجته من خلال طبع النقود، والاقتراض من دول الخليج، بالإضافة إلى إصدار صكوك إسلامية ساهمت هي الأخرى بنسب معتبرة في تمويل هذا العجز.

4. مساهمة الزكاة في التخفيف من عجز الميزانية العامة للدولة في السودان خلال الفترة (2015-2019)

إن التطبيق الصحيح للزكاة إلزامي على الأغنياء، وحقا على الفقراء، من شأنه أن يرفع عن كاهل ميزانية الدولة عبئا كبيرا يصرف في المعونات والمشروعات الاجتماعية، مما يخفف من الضغط على الميزانية العامة، ويقلل من عجزها إن وجد. فضلا عن ما يفعله من تأثير على التضامن، والتأخي، والتراحم في المجتمع.

1.4. واقع الزكاة في السودان للفترة (2015-2019): تعتبر تجربة السودان في مجال الزكاة تجربة رائدة عالميا، سواء من جهة تقنين وفرض إجبارية دفع الزكاة، أو من جهة تطوير أساليب إدارتها، حيث قامت الحكومة في هذا الصدد بإنشاء ديوان خاص بالزكاة هو المعني بجبايتها وصرفها، والذي أصبح فيما بعد مؤسسة رائدة في العمل الاجتماعي، يتقاسم النفقات الاجتماعية إلى جانب الميزانية العامة للدولة بما يخفف من عبئها.

1.1.4. الخلفية القانونية والترتيبات المؤسسية للزكاة في السودان:

بدأ تقنين تطبيق الزكاة في السودان في العصر الحديث، وذلك بإصدار العديد من القوانين في الفترة الممتدة من (1980-2001)، وكانت البداية مع إصدار قانون صندوق الزكاة والذي كان يعالج عمل الزكاة بصفتها الطوعية، ثم تلى هذا القانون إنشاء قانون الزكاة والضرائب عام 1984 لجعل دفع الزكاة إلزاميا، وتم وضعها تحت سلطة واحدة مع الضرائب، ثم في عام 1986 صدر قانون جديد بإنشاء ديوان مستقل بالزكاة متمثل في ديوان الزكاة السوداني الحالي، وأخيرا أصبح قانون الزكاة المصدر عام 2001 الوثيقة التوجيهية الرئيسية للزكاة (Bilo, Machado, & Bacil, 2020, p. 33) . هذا التنوع والتعدد في قوانين وتشريعات الزكاة أدى إلى تطور عمل الزكاة، ليصبح له أهداف واضحة واستراتيجية تبنى على أسس علمية وعملية بمشاركة أهل خبرة وكفاءة وخطط وبرامج واسعة وجهات إشرافيه لتنفيذها. فأنشأ المجلس الأعلى لأمناء الزكاة، كما تم تكوين لجنة للفتوى تبحث المستجدات في فقه وتطبيق الزكاة ولجنة للمظالم، وأمين للزكاة بسلطات واسعة، يعينه رئيس الجمهورية، يعاونه أربعة نواب في دوائر الجباية والمصارف وخطاب الزكاة والشؤون المالية والإدارية وإدارات أخرى متخصصة أمناء للزكاة بالولايات (بابكر ، 2017، صفحة 81)

ويعتبر ديوان الزكاة أداة مهمة لتعزيز النمو وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي في السودان، تديره وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، يعمل كوكالة شبه مستقلة، ويمتلك بنية تحتية مؤسسية واسعة النطاق تصل إلى مستوى القرى، حيث يقوم بتحصيل الإيرادات النقدية والعينية من جميع أنحاء البلاد، ويقوم بإدارتها مركزيًا، ثم يعيد توزيعها، من خلال الهياكل الإدارية الحكومية والمحلية، وهو ملزم بتقديم تقرير سنوي لمجلس الوزراء ورئيس الجمهورية (Machado, Bilo, & Helmy, 2018, p. 06)

2.1.4. تطور حصيلة الزكاة في السودان للفترة (2015-2019): يتم جباية الزكاة في السودان من ست أوعية زكوية والمتمثلة في: زكاة الزروع والثمار، زكاة الأنعام، زكاة عروض التجارة، زكاة المال المستفاد، زكاة المستغلات، وزكاة المهن الحرة، وزكاة المعادن (التي تم إضافتها في عام 2013)، وقد عرفت حصيلة الزكاة الإجمالية في السودان تطورا ملحوظا خلال الفترة (2015-2019)، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): تطور حصيلة الزكاة في السودان للفترة (2015-2019) مليون جنيه

السنوات	المخطط	التحصيل الفعلي	نسبة الأداء%	معدل النمو%
2015	2.000	2.100	105	35.0
2016	2.398	2.574	107.3	22.5
2017	3.099	3.971	128.1	54.2
2018	3.750	7.300	194.7	82.0
2019	7.100	12.170	181.4	67.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني للفترة المعنية

من خلال قراءة دقيقة وسريعة للجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع إجمالي الجباية السنوية للزكاة في السودان من 2100 مليون جنيه في عام 2015 إلى 12170 مليون جنيه في عام 2019، أي تضاعفت بحوالي 6 مرات في هذه الفترة، وبمعدل نمو قدر ب56.5 %، وبنسب أداء فاقت المخطط لجميع السنوات، كانت أعلاها عام 2018 وأدناها عام 2015 بنسب قدرت ب 194.7% و 107.3% على التوالي، ويرجع سبب تجاوز الحصيلة المجباة ما هو مقدر لها إلى تطور حصيلة وعاء عروض التجارة وحصيلة الزروع والثمار، خاصة بعد نجاح المواسم الزراعية، بالإضافة الى تطور المؤسسة الزكوية في السودان تنظيميا وإداريا، الأمر الذي سهل عملية الجباية وضبطها.

بعد انتهاء عملية الجباية تأتي مرحلة الصرف، ويتم صرف الزكاة في السودان وتوزيعها على أساس المصارف الثمانية المذكورة في الآية الكريمة "**إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ للفقرآء وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**"، (وقد تم استحداث مصرف جديد هو مصرف المصروفات الإداري) بنسب غير متساوية، حيث أخذ أهل السودان بفقه المفاضلة وهو يعطي النسبة الأكبر حسب الحاجة لذلك، وبما أن نسبة الفقر والمسكنة عالية جداً بالسودان، فقد أولى المجلس الأعلى لديوان الزكاة عناية خاصة بمصرف الفقراء والمساكين في إطار مسعى الحكومة إلى التقليل من فجوة الفقر التي أثقلت كاهلها، من خلال تخصيص نسب عالية جدا من حصيلة الزكاة لهذين المصرفين تصل حتى 70% (الفكي و قبة ، 2012، صفحة 141)، يتم تثميرها في تنفيذ مشاريع تنموية تقوم بتقديم خدمات ذات طابع اجتماعي تحول إمكانيات الدولة والوزارات المختصة دون تنفيذها.

3.1.4.إستثمارات ديوان الزكاة السوداني في المجال الاجتماعي : حملت الشريعة الإسلامية مؤسسة الزكاة تقديم خدمات اجتماعية كثيرة، نص عليها القرآن الكريم، وأحاطته السنة المطهرة بعناية خاصة ، وأناط بالدولة الإسلامية مهمة تطبيقها وتحقيق أغراضها. ويعتبر ديوان الزكاة السوداني مؤسسة رائدة في العمل الاجتماعي، مكن إدارته من انتهاج أساليب عدة ومتنوعة لإصلاح جوانب الخلل والضعف الاجتماعي بالسودان، فقام بتثمير الزكاة في مشاريع تنموية متنوعة، وفيما يلي أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

- **مشاريع ديوان الزكاة في مجال الرعاية الاجتماعية للفترة (2015-2019):** استهدف الديوان في هذا المجال خدمات الضمان الاجتماعي، ولاسيما تلبية احتياجات الفقراء الأنية من أجل تحسين مستواهم المعيشي والصحي والتعليمي، وهذا بتقديم الدعم بأشكال عديدة، بما في ذلك التحويلات النقدية غير المشروطة. ومن بين أهم هذه المشروعات (ديوان الزكاة ، 2015-2019):

- **كفالة الأيتام:** اهتم ديوان الزكاة السوداني اهتماما كبيرا بشرائح الأيتام مهتديا بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي قال " أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة"، ونيابة عن المزكين يقوم الديوان بتقديم الرعاية والدعم لأسر الأيتام بتوفير العلاج، من خلال إدخالهم في برنامج التأمين الصحي، وتقديم الدعم بتعليميهم؛
- **كفالة الطلاب:** اهتم ديوان الزكاة السوداني اهتماما كبيرا بالطلاب الجامعيين باعتبارهم نخبة وأمل المجتمع، حيث يقوم بدعمهم عن طريق تقديم كفالات شهرية بالتنسيق مع الصندوق القومي لدعم الطلاب، و يقوم هذا الأخير بصرف الكفالات الشهرية للطلاب، وتحدد المبالغ حسب الدراسة الاجتماعية التي يقوم بها؛
- **دعم الصحة:** يقدم ديوان الزكاة السوداني دعمه في مجال الصحة على مستويين: التأمين الصحي والعلاج الاتحادي عن طريق مكتب مختص بالصرف المباشر على الحالات المرضية؛
- **برنامج رمضان:** يعتبر شهر رمضان من الأشهر المميزة لدى المسلمين، نظرا لما يحمله من مظاهر التأخي والتآزر بين المسلمين، لذا يوليه ديوان الزكاة السوداني اهتماما خاصا، حيث يقوم بتنفيذ مشاريع لصالح الفقراء في هذا الشهر كبرامج فرحة الصائم، قفة رمضان، تفقد الراعي والرعية، إطلاق سراح الغارمين، دعم الخلاوي والمؤسسات وفرحة العيد.

والجدول أدناه يبين قيمة المبالغ المستثمرة في مجال الرعاية الاجتماعية وعدد المستفيدين منها للفترة (2015-2019):

الجدول رقم (03): مشاريع ديوان الزكاة السوداني في مجال الرعاية الاجتماعية للفترة (2015-2019)

مليون جنيه

السنوات	كفالة الطلاب	كفالة الأيتام	دعم الصحة	برنامج رمضان
2015	78.5	81.6	232.7	192.4
2016	77.2	90.9	244.6	208.1
2017	75.7	146.9	371.9	304.4
2018	86.8	178.8	311	670.7
2019	56.8	365.7	799.6	985.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني للفترة المعنية.

بلغت قيمة المبالغ المنفقة من طرف ديوان الزكاة السوداني في مجال الرعاية الاجتماعية للفترة (2015-2019) 5559.5 مليون جنيه.

- **مشاريع ديوان الزكاة في مجال المشاريع الإنتاجية للفترة (2015-2019):** يهدف الديوان من وراء هذا النوع من المشاريع إلى إخراج المجتمع من فجوة الفقر وتحويل الأسر من متلقية إلى منتجة مساهمة في دعم عجلة التنمية (تيراب و منصور، 2012، صفحة 65)، ومن أهم هذه المشروعات:

- **مشروعات إنتاجية فردية:** وهي المشروعات التي يتم تمليكها لشخص واحد أو أسرة واحدة، وتتميز بمحدودية رأسمالها وسرعة عوائدها وقلة عمالها، وتعتمد في نجاحها على القدرات الفنية للمستفيدين منها، وهي تتمثل في تمليك وسائل انتاج مثل ماكينات الخياطة والشعيرية وعربات الكارو، والآلات الحدادة، والنجارة وأكشاك بيع الخضر؛
- **مشروعات إنتاجية جماعية:** وهي المشروعات التي يتم تمليكها لأكثر من شخص أو أسرة، وتتميز بكبر حجمها مقارنة بالمشروعات الفردية، والعاملين فيها لا يقل عددهم عن الخمسين ولا يتجاوز المائة عامل، وعمرها الافتراضي أكبر من عمر المشروع الفردي، وهي تتمثل في المشاريع الزراعية، المراكز الإنتاجية، مزارع الدواجن والأبقار مشاغل الحياكة، معاصر الزيوت، مصانع الصابون، مصانع الأحذية الجلدية.

والجدول أدناه يبين المبالغ المستثمرة في مجال المشاريع الإنتاجية و عدد المستفيدين منها للفترة (2015-2019).

الجدول رقم (04): مشاريع ديوان الزكاة في مجال المشاريع الإنتاجية في السودان للفترة (2015-2019)

مليون جنيه

البيان	المشروعات الفردية	المستفيدين	المشروعات الجماعية	المستفيدين
2015	191.2	18099 أسرة	64.5	30513 أسرة
2016	368.9	22186 أسرة	85.2	26989 أسرة
2017	530.4	40344 أسرة	104.5	18122أسرة
2018	719.6	38753 أسرة	254.3	22899 أسرة
2019	1838.3	107761أسرة	325.5	14589 أسرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني .

بلغت قيمة المبالغ المنفقة من طرف ديوان الزكاة السوداني في مجال المشاريع الإنتاجية للفترة (2015-2019) 4482.4 مليون جنيه، واستفاد من هذه المشاريع 340.255 ألف أسرة فقيرة.

- **مشاريع ديوان الزكاة في مجال الخدمات المساندة:** يقوم ديوان الزكاة السوداني بتنفيذ بعض المشروعات الخدمية التي تخدم أعداد كبيرة من الفقراء والمساكين، وتمثل الاحتياج الفعلي لهم وتحول إمكانيات الدولة والوزارات المختصة دون تنفيذها، ومن أهم هذه المشروعات (تيراب و منصور، 2012، صفحة 65):
  - **مشروعات المياه:** نظرا لأهمية وضرورة المياه للإنسان والحيوان، ولمعالجة معاناة الفقراء في الحصول عليها، يقوم الديوان بحفر الآبار وعمل صهاريج المياه، وتشييد وحفر الحفائر وتوفير الطلمبات اليدوية للآبار السطحية، وتنفيذ بعض شبكات المياه؛
  - **مشروعات التعليم:** نظرا لأهمية التعليم لأسر الفقراء والمساكين الذين لا يستطيعون توفير ما يلزم لأبنائهم حتى يتمكنوا من اللحاق أو مواصلة تعليمهم، يقوم الديوان بتوفير المستلزمات المدرسية، ودفع الرسوم الدراسية، والزي المدرسي لطلاب الأساس والثانوي، وكفالة الطالب الجامعي، بالإضافة إلى تأهيل بعض المدارس والمعاهد الحرفية؛
  - **مشروعات الصحة:** نظرا لأن العلاج يشكل هما للفقراء والمساكين، الأمر الذي يجعل الحاجة أكبر من مقدرات الدولة، مما يجعل الديوان يستجيب لمساعدة الفقراء والمحتاجين

في توفير الدواء، المعدات الطبية، والأجهزة والمعامل، والمساعدة في دخول هذه الأسر في مظلة التأمين الصحي حتى يتسنى لهم الحصول على العلاج على مستوى ولايات السودان المختلفة. والجدول أدناه يبين قيمة المبالغ المنفقة في مجال الخدمات المساندة وعدد المستفيدين منها للفترة (2015-2019):

الجدول رقم (05): مشاريع ديوان الزكاة في مجال دعم الخدمات المساندة في السودان للفترة (2015-2019)

مليون جنيه

البيان	المياه	المستفيدين	الصحة	المستفيدين	التعليم	المستفيدين
2015	26.5	16353أسرة	10.6	28245 أسرة	10.3	12236 أسرة
2016	40.5	23300 أسرة	12.0	8280 أسرة	7.3	7320 أسرة
2017	22.3	48422 أسرة	9.5	2152 أسرة	11.4	1785 أسرة
2018	86.6	125986 أسرة	24.6	12334 أسرة	15.6	4773 أسرة
2019	102.4	2226 أسرة	27.7	13402 أسرة	25.4	9850 أسرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني

بلغت قيمة المبالغ المنفقة من طرف ديوان الزكاة السوداني في مجال الخدمات المساندة للفترة (2015-2019) 432.7 مليون جنيه، واستفاد من هذه الخدمات 316.664 ألف أسرة فقيرة.

2.4. تقدير حجم مساهمة الزكاة في التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة لدولة السودان للفترة (2015-2019): يمكن لنا تقدير حجم مساهمة الزكاة في التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة للدولة في السودان، من خلال اكتشاف التغير الذي سيطرأ على نسب العجز الكلي للميزانية العامة في حالة افتراض أن السودان لا تطبق الزكاة، هذا الأمر يستدعي إضافة بنود جديدة للميزانية العامة تتوافق ونفقات الفئات الفقيرة والمحرومة في المجتمع، والتي تدخل ضمن مسؤوليات ديوان الزكاة، الأمر الذي ينشأ عنه زيادة في الانفاق العام بمبلغ يعادل حصيلة الزكاة. والجدول أدناه بوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (06): تقدير حجم مساهمة الزكاة في التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة للدولة في السودان للفترة (2015-2019)

مليون جنيه

البيان		2015	2016	2017	2018	2019
حالة تطبيق الزكاة	العجز الكلي% للميزانية لإجمالي الناتج المحلي	1.2	1.6	2	2.9	3
الحصيلة الفعلية للزكاة		2100	2574	3971	7300	12170
نسبة حصيلة الزكاة الفعلية لإجمالي الناتج المحلي (%)		0.36	0.37	0.51	0.55	0.6
حالة عدم تطبيق الزكاة	العجز الكلي% للميزانية لإجمالي الناتج المحلي	1.56	1.97	2.51	3.45	3.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير ديوان الزكاة والبنك المركزي السوداني للسنوات المعنية.

الشكل رقم (03): تقدير حجم مساهمة الزكاة في التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة للدولة في السودان للفترة (2015-2019)

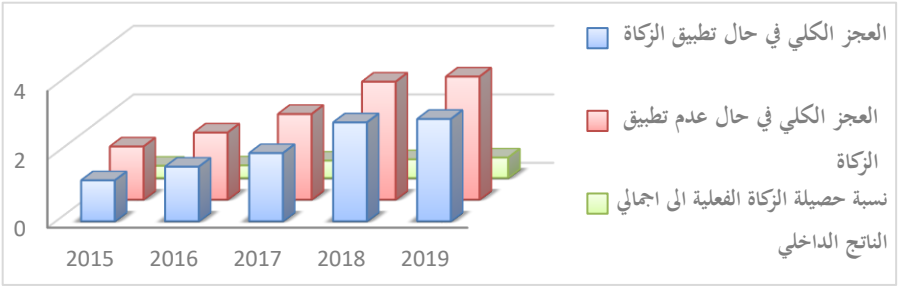

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (06) ومخرجات برنامج EXCEL

يمثل الجدول أعلاه والشكل البياني المرفق له الأثر المباشر والفوري لتطبيق الزكاة على العجز الكلي للميزانية العامة للدولة في السودان للفترة (2015-2019) ، ومن قراءة دقيقة للجدول وملاحظة أدق للشكل البياني المرفق له يتضح لنا أنه: في الحالة الأولى والتي تمثل واقع السودان في التطبيق الإلزامي للزكاة، واستخدام حصيلتها المقدرة ب 28115 مليون جنيه كإجمالي للفترة المدروسة من طرف ديوان الزكاة في تمويل النفقات الاجتماعية لصالح الفئات الفقيرة والمحرومة

المستحقة للزكاة، نلاحظ أن العجز الكلي للميزانية سجل معدلات تراوحت بين 1.2% و 3% من إجمالي الناتج المحلي، لكن في الحالة الثانية والتي تفترض أن السودان لا تطبق الزكاة، نلاحظ أن هناك زيادة في معدلات العجز الكلي للميزانية نتيجة الزيادة في الإنفاق العام بمبلغ يعادل حصيلة الزكاة في الحالة الأولى، وقد تراوحت هذه الزيادة بين 0.36% و0.6%. وعليه يمكن القول أن تطبيق الزكاة في السودان، واستخدام حصيلتها في تغطيه جزء مهم من الأعباء الاجتماعية، ساعد على التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة للدولة كمتوسط للفترة (2015-2019) بما نسبته 2.6% من إجمالي الناتج المحلي.

5. الخاتمة

تمحور السؤال الرئيسي الذي عالجته دراستنا حول مدى مساهمة الزكاة في التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة لدولة السودان في الفترة (2015-2019)، من خلال تغطيتها لجزء من الإنفاق الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة والمحرومة، بما يوفر جانب من موارد الدولة توجه لنفقات تنموية أخرى، وقد تم معالجة هذا التساؤل من خلال اكتشاف التغير الذي طرأ على نسب العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي في حال افترضنا عدم تطبيق الزكاة في السودان، وتولي الميزانية العامة للدولة الإنفاق الاجتماعي على الفئات الفقيرة والمحرومة المستحقة للزكاة في المجتمع، وذلك بإضافة بنود جديدة للميزانية العامة تتوافق ونفقات هذه الفئات والتي تدخل ضمن مسؤوليات ديوان الزكاة، بمبالغ تعادل حصيلة الزكاة المستخدمة فعلا .

وحسب نتائج الدراسة فإن استخدام ديوان الزكاة السوداني حصيلة الزكاة للفترة المدروسة في تقديم خدمات اجتماعية، ساهم في التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة للدولة للفترة المدروسة بما نسبته 2.6% لإجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة معتبرة قابلة للزيادة في حال قام ديوان الزكاة السوداني بتطوير اليات عمله تماشيا مع مقتضيات الوقت الحالي، بما سيمكنه من إدخال عدد أكبر من مستحقي الزكاة تحت مظلة الزكاة، وبالتالي المساهمة في تقديم خدمات اجتماعية أشمل، والتخفيف من عجز الميزانية العامة للدولة بشكل أكبر.

6. قائمة المراجع

1. Antonio, m. s., mahbubi, m. a., & jabel, f. (2021). The role of zakat in overcoming inflation and unemployment revisiting the trade -off theory-. *Islam and Civilisational Renewal, vol 12*(n° 02), pp. 74-97.
2. Bilo, c., Machado, c. A., & Bacil, F. (2020). *social protection In sudan - system overvieu and programe mapping.* Brasil : International policy centre for inclusive growth.
3. Kabir, h., & Masrur khan, j. (2007). Zakat, External debt and poverty reduction, strategy in Bangladesh. *Economic cooperation, vol 28*(n° 04), pp. 2-37.
4. Kahf, m. (1997). Potential Effects of Zakat on Government budget. *Economics and Management, vol 05*(n° 01), pp. 68-85.
5. Machado, A. c., Bilo, c., & Helmy, i. (2018). *The role of zakat in the provision of of social protection- a comparison between jordan. palestine and sudan.* International Policy Centre for Inclusive Growth.

6. أبو بكر بوسالم ، و مصطفى بورنان . (2018). كفاءة الرقابة المالية كالية لترشيد الانفاق العام -مقاربةنظرية-. مجلة دراسات الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01(العدد 02)، الصفحات 1-36.
7. أدم أحمد تيراب، و مصطفى حمد أحمد منصور. (2012). دور الزكاة في محاربة الفقر: دراسة ميدانية على ديوان الزكاة بالسودان. مجلة العلوم الإقتصادية، 13(02)، الصفحات 54-72.
8. أسماء مسعي ، و فضيل رايس. (2022). التمويل الغير تقليدي كالية لمواجهة عجز الميزانية العامة في الجزائر. مجلة دراسات الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05(العدد 01)، 174-193.
9. بنك السودان المركزي. (2015-2019). التقارير رقم 55.56.57.58.59. الخرطوم: السودان.
10. جمال لعمارة . (2001). تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 01 (العدد 01)، الصفحات 101-119.
11. جمال لعمارة ، و مسعودة نصبة . (2006). إقتصاديات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الإقتصادية المعاصرة. الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية' يومي 21-22 نوفمبر . جامعة محمد خيضر بسكرة.
12. حكيمة حليمي، و نوال باهي. (2018). عجز الموازنة العامة وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية 2001-2017. مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، المجلد 03(العدد 01)، الصفحات 38-55.
13. خليل عبد القادر ، و إلياس عبدلي . (2015). الزكاة كأداة من الأدوات المالية الإسلامية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الإقتصادي- نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية-. مجلة الباحث، المجلد 15(العدد 15)، الصفحات 231-243.
14. ديوان الزكاة . (2015-2019). تقرير أداء ديوان الزكاة. الخرطوم: السودان.
15. رحيم محمد عثمان . (2012). قضاء الفوائت من الزكاة. مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية(العدد 74)، الصفحات 153-173.
16. زهير بن دعاس ، إسماعيل صاري، و ناريمان رقوب. (2021). أهمية نظام الوقف في التخفيف من أعباء الميزانية العامة للدولة. المجلة الدولية للمالية الريادية، المجلد 04 (العدد 01)، الصفحات 2-23 .
17. سعيد بن علي بن وهف القحطاني . (2010). الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة. السعودية : مركز الدعوة والارشاد بالقصب.
18. سعيد بن علي بن وهف القحطاني . (2005). مصارف الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة. الرياض، السعودية: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان.
19. سهام العيداني . (2021). تنفيذ الميزانية العامة للدولة والرقابة عليها في القانون الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10(العدد 01)، الصفحات 266-276.
20. صبرينة كردودي، سبرينة مانع ، و سهام كردودي . (2018). أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة والأثار المترتبة عنها. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 04(العدد 04)، 189-205.

21. طارق الهزرشي ، و الأمين لباز. (2011). دراسة مقارنة لتمويل عجز الميزانية العامة بين الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي. الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي (الواقع والرهانات المستقبلية) يومي 23-24 فيفري 2011. جامعة غرداية. الجزائر .
22. عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني . (1989). اللباب في شرح الكتاب (الإصدار دون طبعة). بيروت : المكتبة العلمية.
23. عبد الكريم صادق بركات. (1983). دراسة في الإقتصاد المالي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
24. عبد الكريم يوسف الفكي ، و فاطمة قبة . (2012). مشاريع زكوية إنمائية مستفادة من التجربة السودانية. مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 03(العدد 01)، الصفحات 133-151.
25. عثمان حسين عبدالله. (1989). الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي. مصر: دار الوفاء للطبع والنشروالتوزيع.
26. عثمان محمد محمد أحمد بابكر . (2017). دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر(1990-2013). رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد. السودان، كلية الدراسات العليا: جامعة السودان للعلوم الانسانية والتكنولوجيا.
27. عزوز مناصرة . (2007). أثر الزكاة على المالية العامة لمجتمع معاصر. مذكرة مقدمة لنيل درحة الماجيستير في الإقتصاد الإسلامي. كلية العلوم الإجتماعية و العلوم الإسلامية ، الجزائر: جامعة الحاج لخضر . باتنة.
28. فؤاد عبد الله العمر. (1996). إدارة مؤسسة الزكاة في المجتمعات المعاصرة- دراسة تحليلية مقارنة بيت الزكاة في الكويت. سلسلة أبحاث حديثة في قريضة الزكاة. الكويت.
29. محمد عثمان شبير . (1996). الزكاة والضرائب في الفقه الاسلامي. مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية، المجلد 11 (العدد 29)، الصفحات 01-64.
30. معجم اللغة العربية . (1972). المعجم الوسيط. المجلد: 2، ط: 2. مصر: دار المعارف.
31. هاجيرة ديليمي. (2018). أثر الزكاة على الموازنة العامة. المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان دور الاقتصاد الاسلامي في بناء اقتصادات الدولة يومي 06-07 نوفمبر 2018. جامعة القران الكريم وتأصيل العلوم بالخرطوم . السودان .
32. يوسف القرضاوي. (2006). فقه الزكاة - دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ظل القرأن والسنة-. الدوحة : مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزيع.